ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Iraq's Foreign Trade and Its Impact on the Economic Power of the Country

Khataab Saad Muhammed

Tikrit University - College of Arts / Department of Applied Geography

* *Corresponding author: E-mail* :
aljobedrkatab976@tu.edu.iq
٠٧٧٠١٧١٦٤٠٣

***Keywords*:**
economic power
foreign trade
Iraqi trade balance

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	5 Nov 2023
Received in revised form	25 Nov 2023
Accepted	29 Nov 2023
Final Proofreading	15 Feb 2024
Available online	17 Feb 2024

E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

Nowadays, economic power has become one of the most important forms of state power according to the approach to state power measuring. Foreign trade, with all its indicators, is an important criterion for measurement from a geopolitical perspective. This research aims to show the role of trade balance of Iraq in supplying the gross domestic product and the possibility of diversifying exports without relying on one commodity or a small number of goods and getting rid of the problem of a unilateral income economy, which is one of the problems facing the structure of the Iraqi economy and affecting its geopolitical features compared to non-oil countries that are characterized by the diversity of their foreign exports. The research showed the dependence of the Iraqi economy, domestic product, balance of payments and public spending on crude oil exports. Iraq, with a very high percentage of up to 95% of the total gross domestic product, and this represents a weak point in the field of measuring the power of the state

© 2024 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.31.2.2024.11

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for

التجارة الخارجية للعراق وأثرها على قوة الدولة الاقتصادية

خطاب سعد محيميد/جامعة تكريت – كلية الآداب / قسم الجغرافية التطبيقية

الخلاصة:

باتت القوة الاقتصادية اليوم احد اهم اشكال قوة الدولة ومؤشرات قياسها وفق منهج قياس قوة الدولة وتعد التجارة الخارجية بجميع مؤشراتها معيارا مهما للقياس من منظور الجيوبوليتيك ويهدف هذا البحث الى اظهار دور الميزان التجاري للعراق في رفد الناتج المحلي الإجمالي وامكانية تنويع الصادرات دون الاعتماد على سلعة واحدة او عدد قليل من السلع والتخلص من اشكالية الاقتصاد الريعي احادي الجانب وهي احدى المشاكل التي تواجه هيكل الاقتصاد العراقي وتؤثر في سماته الجيوبوليتيكية بالمقارنة مع الدول غير النفطية التي تمتاز بتنوع صادراتها الخارجية ..اوضح البحث اعتماد الاقتصاد العراقي والناتج

المحلي وميزان المدفوعات والانفاق العام على صادرات النفط الخام العراقي وبنسبة عالية جدا تصل الى ٩٥% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي وهذا يمثل نقطة ضعف في مجال قياس قوة الدولة

الكلمات المفتاحية: القوة الاقتصادية , التجارة الخارجية , الميزان التجاري العراقي

المقدمة

تعتبر التجارة الخارجية مصدراً مهماً من مصادر القوة الاقتصادية لأي دولة وأحد المكونات الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية، فهي الشكل التقليدي الأقدم والأكثر تطورا لهذه العلاقات، فهي تربط العالم في منظومة اقتصادية دولية موحدة.

كما تعتبر التجارة الخارجية أداةٍ أساسية لتحقيق التنمية الشاملة، فهي تساهم في وقع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنويع الأنشطة الصناعية للدولة وخلق قيم مضافة جديدة والتي يعبر عنها بالصادرات من السلع والخدمات، إضاقة إلى جلب الاستثمارات الأجنبية التي تسهم أيضاً في التنمية، من خلال عوامل الإنتاج المختلفة التي تتبعها، ما يعني تحسينا للهياكل والبنى القاعدية و دفعا أكبر لزيادة ورفع الإنتاجية خاصة عن طريق التكنولوجيات الحديثة التي هي في الغالب مملوكة من طرف أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة المتمثلة أساسا في الشركات متعددة الجنسيات، و هو ما يعني المساهمة في زيادة دخول الحكومات والأفراد على حد سواء، وخلق فرص عمل جديدة وبالتالي تقليص معدلات البطالة وتحسين مستويات المعيشة وزيادة رفاهية المجتمعات.

اولاً :مشكلة البحث

١: كيف تؤثر التجارة الخارجية للعراق في القوة الاقتصادية للدولة؟

٢: ماهي السمات العامة الميزان التجاري واثره في القوة الاقتصادية للعراق؟

٣:كيف تؤثر الشركات متعددة الجنسية على القوة الاقتصادية كإحدى مظاهر تحرير التجارة الخارجية.؟

ثانياً: فرضية البحث

١. تعدُ التجارة الخارجية من الفعاليات الاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير في عملية بناء قوة الدولة الاقتصادية والسياسية .
٢. يتسم الميزان التجاري للعراق بضعف الاداء لأنه لا يغطي النفقات العامة للدولة.
٣. ان لانتشار الشركات المتعددة الجنسية دور سلبي في قوة الدولة الاقتصادية لاسيما وتحرير التجارة الخارجية..

ثالثاً :اهمية البحث

تكمن اهمية البحث من الاهمية التي تؤديها التجارة الدولية اذ تلعب دوراً كبيراً في قوة الدولة الاقتصادية نتيجةً لزيادة الطلب على الصادرات في الأسواق الدولية وتأثيرها على معدل النمو الاقتصادي وان

التجارة الخارجية لها دور مهم في القوة الاقتصادية كما انها تسهم في زيادة الدخل القومي حيث تمثل الصادرات عامل اضافي مباشر للدخل اما الاستيرادات بالرغم من انفاق جزء من الدخل الى الخارج فهي تسهم ايضاً في زيادة معدل نمو الدخل القومي بشكل غير مباشر عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من الحصول على مستلزمات الانتاج والسلع الاستثمارية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية وان قطاع التجارة الخارجية يحتل مكانة متميزة في الاقتصاد العراقي ويبدو ذلك جلياً من النسبة المرتفعة للصادرات والواردات ومجمل التجارة الخارجية الى الناتج القومي وتعد هذه المؤشرات عند قياسها ذات حساسة سياسية بالنسبة لقوة العراق الاقتصادية ومدى اندماجه بالاقتصاد العالمي وتكون الصادرات في مرحل التنمية الاولى احد المحددات الاستراتيجية المهمة لمعدل نمو الدخل القومي لان عملية القوة الاقتصادية تعتمد بصفة اساسية على استيرادات السلع الانتاجية والاستهلاكية وهذا يعني ان معدل النمو تحدده جزئياً القدرة على الاستيراد ولكن القدرة على الاستيراد بدورها تتحدد اساسيا بمعدل نمو الصادرات ومن هنا يستمد معدل نمو الصادرات اهمية في تحديد معدل قوة الدولة وتعتبر التجارة الخارجية هي القوة المحركة للنمو الاقتصادي في بعض البلدان كما اسهمت في كثير من انجازات النمو في بعضها الاخر.

رابعاً : هيكلية البحث

من اجل الوصول الى اهداف الدراسة فقد تم تقسيم البحث الى الاطار النظري وفصلين حيث يتضمن الفصل الاول مفهوم التجارة الخارجية فضلاً عن السمات العامة للتجارة الخارجية وتطور التجارة الخارجية والميزان التجاري ومفهوم الصادرات والواردات واقسام الميزان التجاري واثرها الاقتصادي ويمثل تحليل الميزان التجاري لسنتي (٢٠١٧-٢٠٢١) وتحليل الصادرات والتوريع الجغرافي لاهم الشركاء التجاريين لسنتي (٢٠١٩-٢٠٢٠) وايضاً تحليل الواردات وتحليل الصادرات لعام (٢٠٢٠)وتحليل اهم البضائع المستوردة لعام(٢٠٢٠) . اما الفصل الثاني فقد جاء بعنوان دور التجارة الخارجية في قوة الاقتصادية كذلك دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي للعراق ودور الشركات متعددة الجنسية والاثار الاقتصادية لانتشار الشركات متعددة الجنسية وشركات النفط الاجنبية في العراق واخيراً دور التجارة الخارجية في قوة الدولة الاقتصادية .

خامساً : الدراسات السابقة

١: دراسة الباحثة هيام خزعل ناشور التي جاءت بعنوان(واقع التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٠- ٢٠١٦) وآفاقها المستقبلية) حيث توصلت الى إن التجارة الخارجية تسهم في تحديد معالم البنيان الاقتصادي وايجاد التوازن بين القطاعات الاقتصادية.

٢: دراسة الباحثة بيداء جبار شويطي ,التي جاءت بعنوان(دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣) حيث توصلت الدراسة أن للتجارة الخارجية اهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية للعراق باعتبارها اداة النمو الاقتصادي.

سادساً: موقع منطقة الدراسة

يقع العراق في نصف الكرة الشمالية في اطار مكاني ينحصر بين دائرتي عرض ٢٠ َ ٥ ْ ٢٩شمالاً ومن جنوبه ً ٥٠ َ ٢٢ ْ ٣٧ شمالاً تمر من حدوده الشمالية .(**خلف,١٩٦٥, ص١)** اما موقعه بالنسبة لخطوط الطول فانه ينحصر بين خطي طول شرقية، يمر خط طول(٤٥ – ٣٨ ْ) دقيقة شرق من غربه ، وخط طول(٤٥ ٤٨ ْ) دقيقة شرقا من شرقه، يقع العراق في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا وفي الجزء الشمالي الشرقي من الوطن العربي(**الجنابي, ١٩٩٢, ص١١**).

وأن للموقع الجغرافي للعراق أهمية كبيرة في تطور وحجم التجارة الخارجية حيث عمل الموقع المميز في ربط العراق في العديد من دول العالم بسبب موقعه وسط ثلاث قارات من العالم حيث اصبح بفضله دولة ذات قوة اقتصادية مؤثرة في محيطها الاقليمي حيث تترتب على هذا الموقع العديد النتائج الاقتصادية والتجارية. كما مبين من خلال الخريطة(١)

خريطة(١) موقع منطقة الدراسة

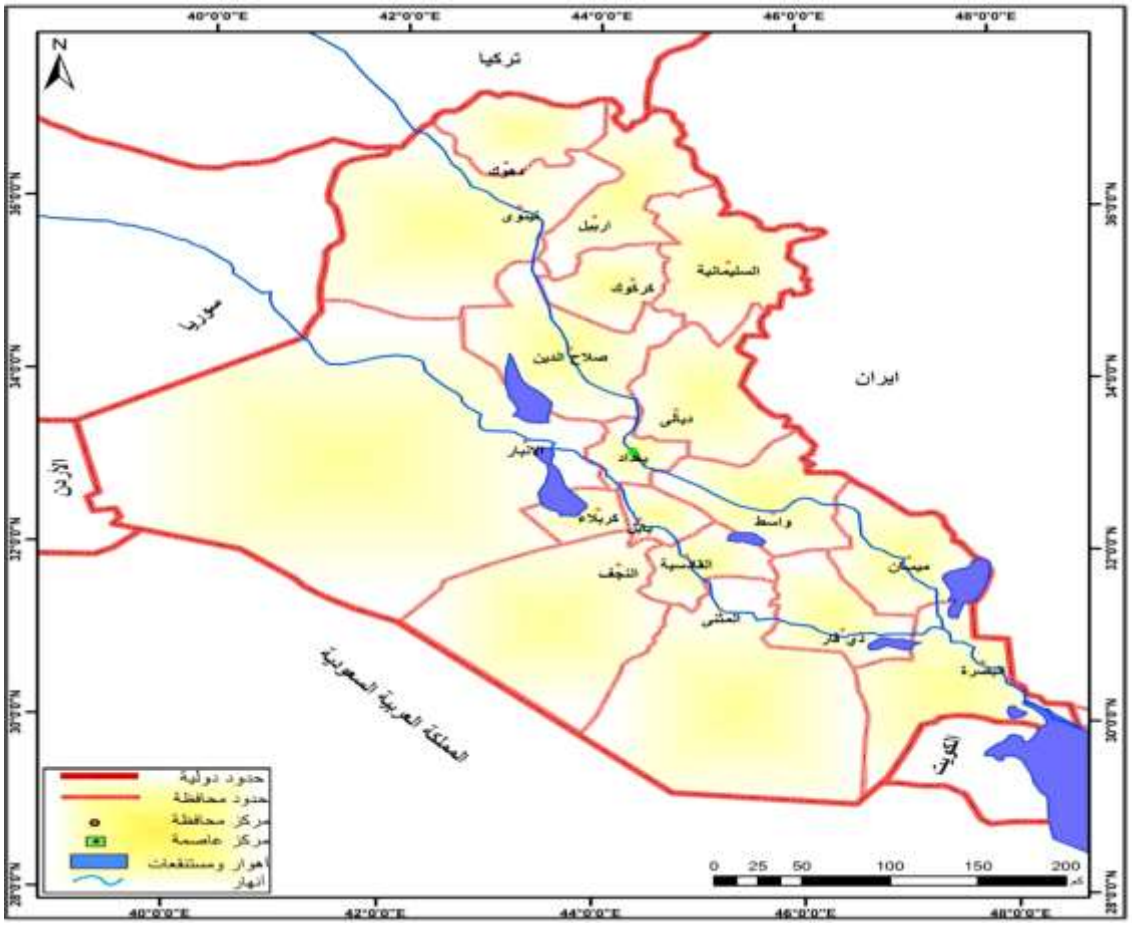

المصدر الباحث بالاعتماد على : وزارة الموارد المائية ,الهياة العامة للمساحة , قسم انتاج الخرائط , الوحدة الرقمية , خريطة العراق الادارية بمقياس ١/١٠٠٠٠٠٠٠, بغداد, ٢٠١٩.

الفصل الاول : مفهوم التجارة الخارجية والسمات العامة للتجارة الخارجية

تمثل التجارة الخارجية اهمية كبيرة لمختلف الدول, وذلك بسبب الدور الذي تلعبه في قوة الدولة الاقتصادية وربط الاقتصادات والمجتمعات المختلفة. ومساعدها في التطور والنمو من خلال نقل المعلومات و التكنولوجيا, وتصريف الانتاج الفائض عن الحاجة وتعزيز قدرة الدولة التنافسية في الاسواق العالمية**(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والصادرات ,٢٠١٣,ص١٣)**.

وتعرف التجارة الخارجية على انها "حركة السلع و الخدمات بين الدول المختلفة بحيث تشمل الحركات الخارجية لرؤوس الاموال"**(جويد,٢٠١٣,ص١٦٨)**

ومن الملاحظ ان التجارة الدولية تسمح للدول بالتخصص في إنتاج المواد التي يتناسب صنعها مع الموارد الموجودة في تلك الدول. وتستفيد الدول من التجارة الدولية عن طريق إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بتكلف أقل، وشراء السلع لرخيصة التي ينتجها الآخرون. تُمكِّن التجارة الدولية من إنتاج سلع أكثر وإشباع رغبات إنسانية بطريقة أفضل، مما لو حاول قطر ما، إنتاج كل ما يحتاجه داخل حدوده الخاصة.

اما القوة الاقتصادية فهي تعد العمود الفقري لقدرات الدولة الأخرى وتعرف بانها قدرة دولة من الدول على فرض هيمنتها و نفوذها بشكل عالي يسمح لها بفرض الرأي على غيرها من الدول ، وتعكس مدى تطورها، ويعد الناتج القومي المقياس العام للقدرة الاقتصادية للدولة بجانب بعض الدلالات الأخرى التي تعطى الدولة أهمية خاصة .حيث تعتبر القوة الاقتصادية من أهم عناصر قوة الدولة، ويعتبر إجمالي الناتج القومي للدولة مؤشراً واضحاً على قوة الدولة الاقتصادية، كما يعطي متوسط الدخل القومي للفرد أيضاً مؤشراً عن مدى تقدم الدولة وتحقيق الرفاهية لشعبها. كما تضيف موازين التجارة الخارجية دلائل توضح قوة الدولة في المجال الدولي. وتعتمد القوة الاقتصادية للدولة على قوتها في مجالات الإنتاج المختلفة من موارد الطاقة، والتعدين، والصناعة، والزراعة، والخدمات الإنتاجية الأخرى، والخدمات الاجتماعية**(زهران,٢٠٠٦, ص١٦٨)**.

السمات العامة التجارة الخارجية للعراق

تظهر أهمية التجارة الخارجية من خلال ما يتميز به الاقتصاد العراقي من كونه اقتصاد غير متنوع الإنتاج، بينما على العكس تنوع استيراداته شأنه في ذلك شأن غالبية اقتصادات الدول النامية، وبالأخص منها النفطية، وفي ظل ظروف كهذه تودي التجارة الخارجية دورا مهم في موازنة العرض والطلب ، وذلك عن طريق مبادلة الفائض من السلع المنتجة محليا، وبالأخص النفط الخام بالسلع التي يحتاجها الدولة ولذلك يتميز قطاع التجارة الخارجية في العراق بطبيعة وخصائص تختلف عن تلك التي نميز قطاعات الاقتصاد الأخرى ، التي تنعكس مشاكلها في هذا القطاع ونجد له الحلول المناسبة فيه . ويتضح الدور الذي تؤديه التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي هذا من خلال بعض المؤشرات التي توضح مدى أهمية التجارة الخارجية في تطوير الاقتصاد القومي من جهة، الإجمالي ومقدار الأهمية النسبية التي تمثلها قيمة التجارة الخارجية بالنسبة إلي الناتج المحلي العراقي.

اولاً : تطور التجارة الخارجية للعراق

كان لتأمين النفط سنة ١٩٧٣ دور كبير في نهوض التجارة الخارجية للعراق و الذي ادى الى تطور كبير في القوى الاقتصادية للبلد من خلال دخول العملة الصعبة و كذلك زيادة دخل الفرد من خلال فرص العمل التي توفرت من تأمين النفط و ايضا التطور الكبير في انشاء الموانئ التي تعتبر رافد مهم من روافد القوى الاقتصادية للبلد.

ولقد مرت المبادلات التجارية الخارجية للعراق في تطورات ملحوظة بمعدلات متفاوتة وخلال فترات زمنية متقطعة، تتخللها مراحل ركود ناتجة عن الأزمات الاقتصادية والسياسية التي مره بها العراق مثل الحصار الاقتصادي في عام ١٩٩٠ والتي أدت بدورها إلى التغيير في بنية الجهاز الإنتاجي للدولة **(الامين, ١٩٧٥, ص١١)** لكن في الواقع، يمكن ان نعتبر فترة ما بعد الاحتلال انطلاقة الفعلية لتطور التجارة الخارجية من خلال تسجيلها لمعدلات نمو غير مسبوقة وذلك بسبب انفتاح العراق على اغلب دول العالم و منها دول الجوار الذي ساعد و تصدير العديد من السلع منها النفط و التمور و بعض المحاصيل الزراعية .

ثانياً: الميزان التجاري العراقي

تعددت المفاهيم حول الميزان التجاري حيث أن جميعها تصب في معنى واحد، يمكن تعريف الميزان التجاري بأنه الفرق بين قيمة صادرات و الواردات لدولة ما**(البعلبكي , ٢٠٢٠)**.

ويعرف ايضاً بأنه ذلك الجزء من ميزان المدفوعات الذي يتعلق بالبضائع أو الأشياء الملموسة سواء كانت المصدرة أو المستوردة ، ويقصد بالميزان التجاري أيضا رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات**(خليفة, ٢٠١٣, ص١١٩)**.

يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة، وهو أحد مدخلات الناتج المحلي للدول. وتكمن قيمته في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة، لهذا لابد من معرفة نوعية كل من مكوناته وهيكلته أي نسبة المواد الأولية أو المواد نصف المصنعة أو المصنعة إلى اجمالي المستوردات أو الصادرات**(الميزان التجاري واقتصاد المقاومة ,٢٠٢١)**.

وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا؛ يمكن أن يكون الميزان التجاري سالباً أو موجبا فإذا كان رصيده إيجابي فهو يعني أن كمية صادرات الدولة من السلع والخدمات أكثر من الواردات نقول إذا "فائض في الميزان" أو ما يسمى "الفائض التجاري"، وتعد كندا، اليابان و ألمانيا أمثلة عن الميزان التجاري الإيجابي، أي تتمتع باقتصاد مستقر، أما إذا كان رصيد الميزان التجاري سلبي فهو يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أقل من الواردات نقول إذا أنه لا يصدر بالقدر الكافي وهذا ما يسمى "بالعجز التجاري ولا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية، فالبلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وهونغ كونغ وأستراليا تعاني عجز تجاري وهذه الدول لها القدرة لمواجهة

الطلب المحلي الضخم في فترات الركود الاقتصادي، فالميزان التجاري السلبي هو أمر أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة التي تعتمد في نموها واقتصادها على الاستثمار الأجنبي(**عبد الناصر ,٢٠٠٦, ص٩٤**).

ومما سبق يمكن ان نعرف الميزان التجاري على أنه (ذلك الحساب الذي تسجل فيه كافة العمليات الخاصة بانتقال السلع والخدمات من الدولة إلى الخارج، ويمكن أن يكون في حالة فائض أو عجز) (**موسى , ١٩٩٧, ص٤٤**).

ثالثاً : مفهوم الصادرات والواردات

الميزان التجاري يتمثل في الصادرات والواردات، لهذا سيتم التعرف على مفهوم كل من الصادرات والواردات، فلقد أخذت مفاهيم الصادرات والواردات مفاهيم متعددة فهي تمثل كافة أنواع السلع والخدمات التي تصدر أو تستورد.

تعرف الصادرات على أنها ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي المباع إلى دول العالم بمعنى آخر(**شويطي, ٢٠١٥, ص٦٦**)

تمثل جزءا من الطلب على الناتج المحلي الإجمالي فالصادرات تعرف بأنها سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية متحركة من الدول المنتجة لها الى الدول المستوردة ، ويمكن أن تكون تدفقات سلعية وخدمية وقد تكون تدفقات لأصول رأسمالية مع العلم أن هيكل الصادرات يشمل على جانبين هما التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات ، حيث يعبر التركيب السلعي عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها النسبية على أكبر عدد من السلع المصدرة، دلت على تطور الهيكل الإنتاجي ، وقلت المخاطر التي تواجهها صادرات الدولة في الحصول على العوائد الأجنبية(**بن طالب ,٢٠١٣,ص٦٨**) وعلى عكس ذلك فكلما انخفضت المكونات السلعية للصادرات و ارتفعت درجة تركزها، دلت على تخلف الهيكل الإنتاجي.

أما التوزيع الجغرافي للصادرات فهو يعبر عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية، لذلك فكلما تركزت هذه الصادرات في أسواق محدودة ارتباطا بتصاعد درجة تركزها السلعي دلت على حالة التبعية للاقتصاد القومي بالإضافة إلى حالة التخلف الاقتصادي(**شويطي, ٢٠١٥, ص٧٤**) .

أما الواردات فيمكن تعريفها على أنها الجزء من الناتج الوطني للدول الأخرى والذي يتم استعماله في حدود هذه الدول عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدول، حيث يتم بيع هذه السلع إلى المواطنين داخل الدولة، و تصب قيمة هذه السلع في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلع ، فالواردات من السلع والخدمات هي جميع السلع والخدمات المقدمة من غير المقيمين للمقيمين بمقابل حيث أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيف الطلب على السلع والخدمات المحلية لذلك فإنها تطرح من قيمة الناتج المحلي الاجمالي الذي يمثل فقط الإنتاج المنتج

داخل حدود الدولة أن تحليل الهيكل السلعي للواردات له أهمية في بيان طبيعة تطور الاقتصاد القومي و درجة ارتباطه وتبعيته للخارج، فإنه يعبر كذلك عن حقيقة توجهات السلطة السياسية في مواجهة ظاهرة التخلف والتبعي ويتم تسجيل حركة الصادرات والواردات من الدولة واليها، حيث تسجل صادرات السلع في حساب دائن وواردات السلع في حساب مدين.

رابعاً : أقسام الميزان التجاري وأثره الاقتصادي

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين، الأول هو الميزان التجاري السلعي أما الثاني الميزان التجاري الخدمي والتجاري السلعي أو كما يطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة الذي يتم من خلاله تسجيل قيمة المعاملات في السلع المادية سواء كانت صادرات أم واردات، ويعتبر هذا الحساب من أكثر الحسابات أهمية في المعاملات الدولية، حيث تسجل فيه الصادرات من السلع المادية أرز، خضروات منسوجات، أجهزة كهربائية...الخ أما الواردات من السلع سيارات، معدات، قمح(**ناصيف,٢٠٠٨, ص٨٣**) ،أما الميزان التجاري الخدمي ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة، وتضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة، التأمين، دخول العمل، عوائد رأس المال) ، أما بالنسبة للأثر الاقتصادي للميزان التجاري فهناك أثرين الأول هو الفائض والثاني هو العجز، وعلى الرغم من أن الميزان التجاري ليس إلا جزءا من ميزان المدفوعات ولا يشمل صفقات الخدمات و الأموال. ويعد مع ذلك ذا دلالة كبيرة في رصيده الإيجابي والسلبي فعندما تتجاوز قيمة صادراته قيمة وارداته في الميزان التجاري هذا يعبر عليه بالعجز، وهو يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني، فهو يشير أولا إلى الطاقة الإنتاجية الواسعة والفائضة عن الحاجات الداخلية، كما يشير إلى القدرة التراكمية للسلعة المصدرة، وهذا يعني أن الكفاءة في عملية الإنتاج من حيث التكلفة و الجودة والتلاؤم مع الأذواق في السوق الخارجية وبما يفوق السلع المماثلة الآتية من البلدان الأخرى، كما يعني الفائض حصول البلد المعني على عملة أجنبية يضيفها إلى احتياطاته من هذه العملة لضمان تمويل مستورداته و تسديد التزاماته الخارجية و تقوية مكانة عملته في أسواق الصرف الدولية والمحافظة على قيمتها الشرائية، كما يعني تشغيل اليد العاملة التي لولا القدرة على التصدير لما أمكن تشغيلها، كما يعني الاستمرار في بناء قدرات إنتاجية جديدة لتوسيع طاقات البلد لتلبية حاجاته وزيادة صادراته، ويمثل عجز الحساب الجاري تحويلا حقيقيا إلى الأجانب .

أي زيادة قيمة السلع والخدمات المستوردة من الخارج عن قيمة الصادرات إلى الخارج، وهو يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه ويعبر عن قصور الطاقات الإنتاجية فيه عن تلبية حاجاته، الأمر الذي يضطره إلى الاستيراد لتوفير هذه الحاجات، كما أن نوعية المواد المستوردة تكشف عن طبيعة الهيكل الإنتاجي، فاستيراد المواد الغذائية يبين قصور إنتاج الغذاء فيه عن توفير متطلبات الأمن الغذائي، واستيراد الآلات والتجهيزات يكشف عن قصور صناعة الآلات و

التجهيزات فيه، كما أن العجز المستمر في الميزان التجاري يستنزف احتياطات البلد من العملات الأجنبية و يؤدي به إلى الاستدانة من الخارج ، كما أن العجز يؤدي بالنهاية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية و قوتها الشرائية مما يحدث أزمات اقتصادية و اجتماعية غير مرغوبة(**هجيرة , ٢٠١٢, ص١٠٦**). وأخيراً إذا كان هناك توازنا أو فائضا في الميزان التجاري فإن هذا يشير إلى اعتماد الدولة على مواردها الذاتية، أما إذا كان عجز فهذا يشير إلى أن الدولة لا تعتمد على مواردها الذاتية

يتبين من خلال الجدول (١) ارتفاع ملحوظ في الميزان التجاري العراقي فقد سجل عام ٢٠١٧ (٢٨.٤٤٩.٥ مليون دولار) اما عام ٢٠١٨فقد بلغت قيمة الميزان التجاري (٤٨.٢٢٩.١ مليون دولار) شاهد الميزان التجاري لعام ٢٠١٨تحسن كبير مقارنة بعام ٢٠١٧ فقد سجلت القيمة المضافة لعام ٢٠١٨ (١٩.٧٧٩.٦مليون دولار). اما عام ٢٠١٩ نشاهد ايضاً ان هناك تطور كبير في الميزان التجاري فقد سجل الميزان التجاري (٦٢.١٩٧.٧مليون دولار) ونلاحظ ان الفرق كبير بين عام ٢٠١٨ و عام ٢٠١٩ الذي سجل (١٣.٩٦٨.٦مليون دولار) اما في عام ٢٠٢٠ فقد سجلت قيمة الميزان التجاري (٣٢,٤٩٥,٥ مليون دولار) فيما بلغت اعلى قيمة للميزان التجاري في عام ٢٠٢١ إذ بلغت (٦٩,٨٦٧,٩ مليون دولار) ونلاحظ مما سبق ان السبب الاول في زيادة القيمة المضافة للميزان التجاري العراق هو اعادة سيطرة الدولة العراقية على الاراضي التي كانت تسيطر عليها المجاميع الارهابية وكذلك السيطرة على محافظة كركوك بعمليات فرض القانون و التي تعتبر بدورها من اهم مناطق تركز السلع النفطية اما السبب الثاني هو زيادة الصادرات النفطية وذلك لمعالجة النقص الحاصل في الميزانيات السابقة وما ترتبه علية الحرب مع عصابات (داعش) من خسائر كبيرة في الصادرات التي ولدة عجز كبير في الميزان التجاري و البنية التحتية للمناطق المحررة .

جدول (١) يبين حجم الصادرات و الواردات و الميزان التجاري ٢٠١٧-٢٠١٩ (مليون دولار)

العام	الصادرات	الاستيرادات	الميزان التجاري
٢٠١٧	٦٠.٠٢٢.٤	٣١.٥٧٢.٩	٢٨.٤٤٩.٥
٢٠١٨	٨٥.١٨١.٨	٣٦.٩٥٢.٧	٤٨.٢٢٩.١
٢٠١٩	٨٣.١٠١.٠	٢٠.٩٠٣.٣	٦٢.١٩٧.٧
٢٠٢٠	٤٧,٨٩٣,٥	١٥,٣٩٨,٠	٣٢,٤٩٥,٥
٢٠٢١	٨٣,٨٣٤,٩	١٣,٩٦٧,٠	٦٩,٨٦٧,٩

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء متاح على الموقع http://cosit.gov.iq.

شكل (١) يبين حجم الصادرات و الواردات و الميزان التجاري ٢٠١٧-٢٠١٩ (مليون دولار)

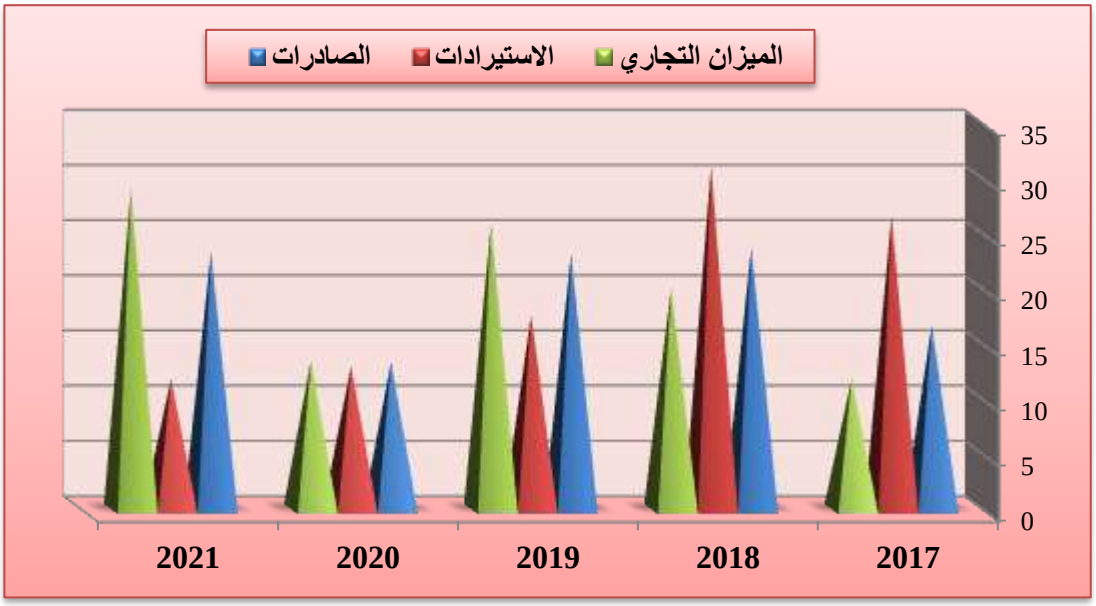

المصدر: بالاعتماد على بيانات جدول (١).

اما تعريف الناتج المحلي الاجمالي :بأنه عبارة عن قيمة الانتاج من السلع و الخدمات النهائية المتحققة خلال سنة حيث ان تطور الناتج ينعكس على تطور الدخل وتطور الدخل يؤدي الى تحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية للفرد تعتبر حسابات الناتج المحلي الاجمالي أداة مهمة لعرض و تحليل متغيرات الاقتصاد الكلي و الحكم على مدى قوة الاقتصاد للدولة خلال العام ,وبسبب الاستقرار النسبي في البلاد خلال سنتي ٢٠١٨و٢٠١٩,فقد شهدت مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي استقراراً نسبياً خلال المدة المذكورة و كما مبين أدناه بلغ الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (٢٧٧.٩)ترليون دينار سنة ٢٠١٩ و بما يعادل (٢٣٥.١) مليار دولار مسجلاً بذلك ارتفاع بنسبة (٣.٣٣%) مقارنة بعام ٢٠١٨. اما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية فقد بلغ (٧.١)مليون دينار و (٦.٠١)الف دولار لسنة ٢٠١٩مقابل (٥.٩٧)الف دولار لعام ٢٠١٨ مسجلة ارتفاع بلغت نسبته (٠.٦٨%) . اما الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (٢٠٠٧=١٠٠) فقد سجلت (٢٢٣.١)ترليون دينار سنة ٢٠١٩ محقق ارتفاع نسبته (٥.٩٦%)مقارنة بعام ٢٠١٨.

ومن خلال تحليل يتبين زيادة القوة الاقتصادية بسبب ارتفاع نصيب الفرد في عام ٢٠١٩ و الذي يعمل بدوره في تحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية للفرد.

وان هذه المؤشرات مع مؤشرات اخرى ستعكس حجم النشاط الاقتصادي حيث يمكن من خلالها رصد كافة التحركات الاقتصادية الرئيسية كالإنتاج و الاستهلاك كما تعد هذه المؤشرات من المؤشرات المهمة لبيان قوة الدولة الاقتصادية وكذلك يحتاج لها المخططون ومتخذو القرارات الاقتصادية من اجل رسم السياسات الكفيلة بالنهوض بالاقتصاد الوطني.

جدول (٢) الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد لسنتي(٢٠١٨-٢٠١٩)

المؤشرات	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي (الف دولار)
٢٠١٨	٢٢٧,٥	٥,٩٧
٢٠١٩	٢٣٥,١	٦,٩٧
٢٠٢٠	233,5	6,92

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء متاح على الموقع http://cosit.gov.iq.

شكل(٢) الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد لسنتي(٢٠١٨-٢٠١٩)

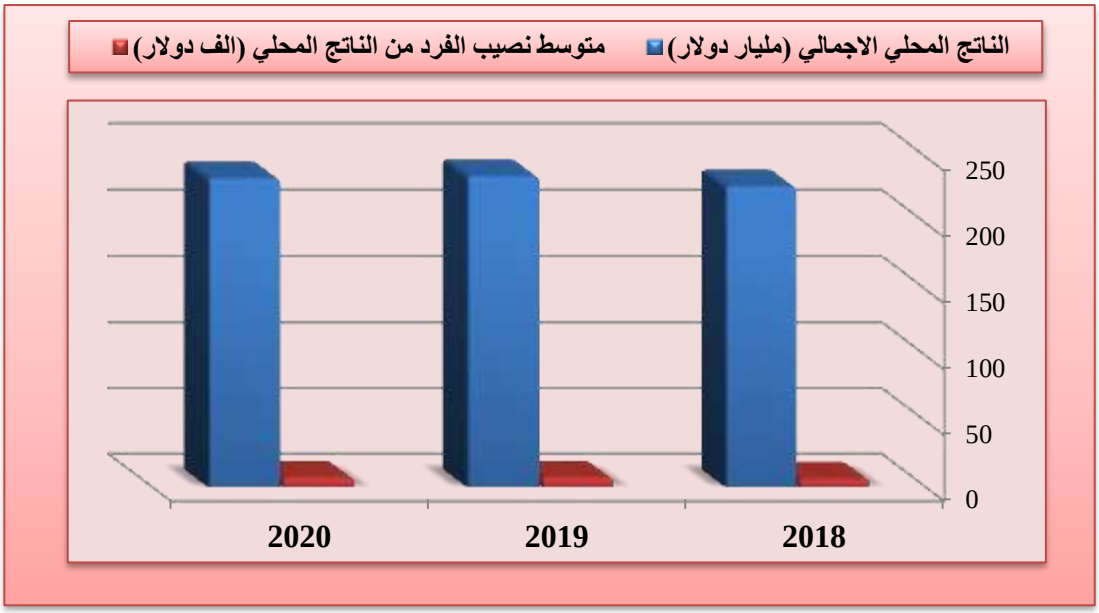

المصدر: بالاعتماد على بيانات جدول(٢).

تحليل التوزيع الجغرافي للصادرات لاهم الشركاء التجاريين (٢٠١٩-٢٠٢٠)

يقصد بالتوزيع الجغرافي للصادرات دراسة هيكل الصادرات جغرافيا حسب الدول و المجاميع الدولية في سبيل التعرف على هذه الدول التي تتجه ليها الصادرات , وان التوزيع الجغرافي للصادرات يعتمد الى حد كبير على طبيعة التركيب السلعي للصادرات . وبالنسبة للعراق فان التوزيع الجغرافي يظهر من خلال الجدول (٣)،إذ حصلت دولة الامارات على اكبر نسبه خلال عام (٢٠١٩) بنسه ٩٩.٠٣% من مجموع الصادرات و عام (٢٠٢٠) بنسبة ٨٧.٦% من مجموع الصادرات وذلك بسبب جودة المنتجات النفطية العراقية و خصوصاً نفط البصرة الخفيف كذلك حاجة الامارات الى المشتقات النفطية بسبب التطور الكبير في الصناعة ومنها صناعة الدهون فيما تظهر باقي الدول بنسب متفاوتة، وان مجموع الصادرات لعام ٢٠١٩ بلغ (١.٢١٢.٠٤٥.٦دولار) اما عام ٢٠٢٠ بلغ مجموع

الصادرات(٣.٢٥٤.٩٦١.١٥٩دولار) ويلاحظ ان هناك فرق واضح و كبير بين العامين و ان الفرق بين قيمة الصادرات للعامين يظهر بنتيجة(٢.٠٤٢.٩١٥.٥٥٩دولار) أي ان هناك نمو كبير في الصادرات العراقية الذي دوره يظهر مدى اهمية التجارة الدولية في قوة الدولة الاقتصادية و امكانية التأثير على الدول المستوردة منه.

جدول (٣) التوزيع الجغرافي للصادرات لاهم الشركاء لعامي ٢٠١٩-٢٠٢٠

الدولة	قيمة الصادرات (٢٠١٩)دولار	الاهمية النسبية%	الدولة	قيمة الصادرات (٢٠٢٠)دولار	الاهمية النسبية%
الامارات	١.٠١٥.٤٣٨.٩٣	٩٩.٠٣	الامارات	٢.٨٦٠.٥٢٩.٦٦٣	٨٧.٦
الاردن	٣.٣٧٧.٧٦	٠.٣٣	الهند	٣٦٦.٣٤٣.١٠٠	١١.٢
ايطاليا	١.١٥٩.٧٨	٠.١١	ايران	١٠.٢٧٦.١٦٥	٠.٣
الارجنتين	٩٥.٣٧	٠.٠١	لبنان	٩.٧٣٠.٠١٨	٠.٣
المانيا	٥٠.٠٠	٠.٠٠	سوريا	٦.٥١٣.٥٨٠	٠.٢
دول اخرى	٥.٢٥٣.٢٥	٠.٥١	دول اخرى	١١.٥٦٨.٦٣٣	٠.٤
المجموع	١.٢١٢.٠٤٥.٦	١٠٠		٣.٢٥٤.٩٦١.١٥٩	١٠٠

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء متاح على الموقع .http://cosit.gov.iq

شكل (٣) التوزيع الجغرافي للصادرات لاهم الشركاء لعام ٢٠١٩

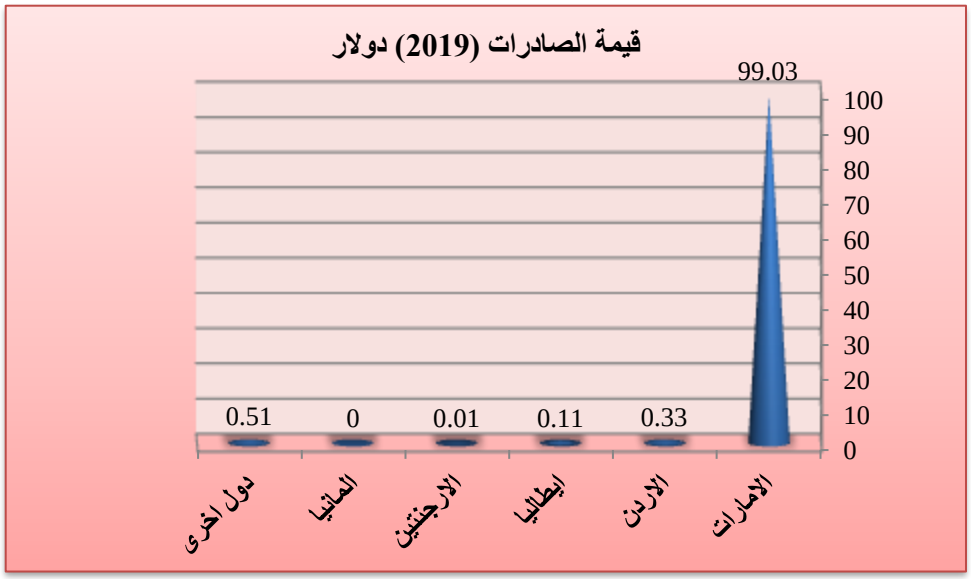

المصدر: بالاعتماد على بيانات جدول(٣).

شكل (٤) التوزيع الجغرافي للصادرات لاهم الشركاء لعام ٢٠١٩

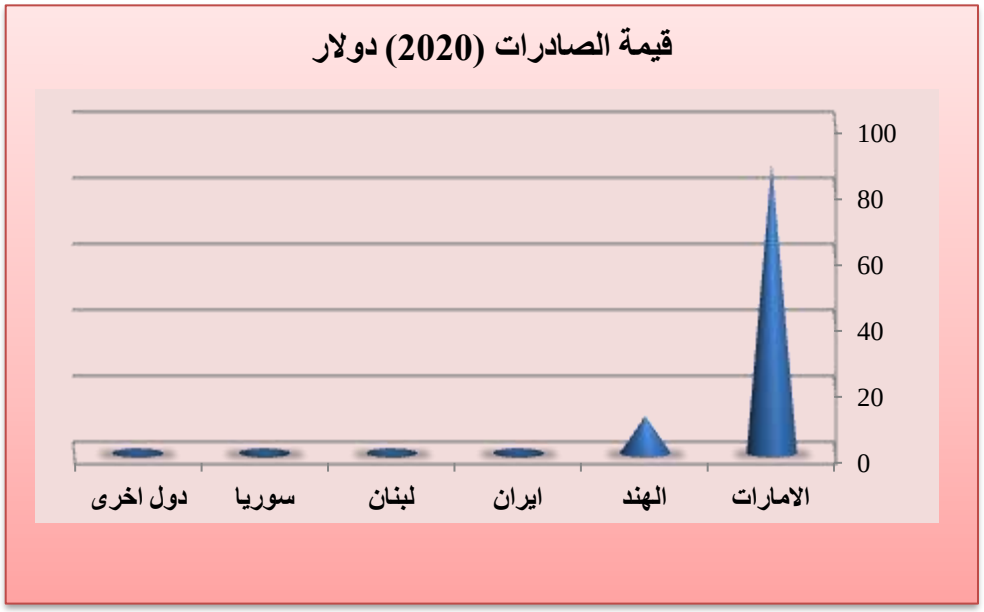

المصدر: بالاعتماد على بيانات جدول(٣).

تحليل التوزيع الجغرافي للواردات لاهم الشركاء التجاريين لعامي (٢٠١٩-٢٠٢٠)

يقصد بالتوزيع الجغرافي للواردات دراسة هيكل الواردات جغرافياً حسب الدول والمجاميع الدولية في سبيل التعرف على مساهمة هذه الدول التوفير السلع المطلوبة, والتغيير الذي يحصل على مساهمتها خلال السنوات والعوامل التي تقف وراء هذا التغير وان التوزيع الجغرافي للواردات يعتمد الى حد كبير على طبيعة التركيب السلعي للواردات .إذ ان الاستيرادات تمثل نقصاً في السلع التي يعجز الاقتصاد الوطني عن توفيرها ويحاول الحصول عليها من مصادرها .

وعلى الصعيد التوزيع الجغرافي تعتبر الصين اهم الدول لاستيرادات العراق حيث تمثل بنسبة ٢٦.٢% لعام ٢٠١٩ اما عام ٢٠٢٠ سجلت قيم لاستيرادات ارتفاع ملحوظ فقد بلغت ٢٧.١% أي ان نسبة زيادة الاستيراد من الصين مقارنة بين العامين بلغت٠.٩% نسبة النمو في الاستيرادات من الصين ويعود هذا التحسنَ الواضح في الاهمية النسبية لزيادة الاستيرادات من الصين الى تطور العلاقات السياسية معها بما يخدم التجارة الخارجية العراقية بشقيها (الاستيرادات – الصادرات) وايضاً بسبب جودة المنتوجات و قليلة التكاليف والاتصال المباشر مع لوجود الموانئ و كذلك الاتفاقية العراقية الصينية عام ٢٠١٩ .

اما ايران تأتي في المرتبة الثانية بنسبة ١١.٩% لعام ٢٠١٩ اما في عام ٢٠٢٠فقد سجلت قيم الاستيرادات ارتفاع ملحوظ لتبلغ ١٤.٣% أي بنسبة نمو ٢.٤% .اما الولايات المتحدة الامريكية فقد احتلت المركز الثالث لواردات عام ٢٠١٩ بنسبة بلغت ٩.٨% من مجموع الواردات اما عام ٢٠٢٠ فقد تراجعت الى المركز الرابع بنسبة ٧.٨% . اما كوريا الجنوبية تأتي في المرتبة الرابعة

لعام ٢٠١٩ بنسبة ٦.٥% من مجموع الاستيرادات اما عام ٢٠٢٠ فقد تحسنت نسبة الاستيرادات لتحتل المركز الثالث بنسبة١٠.٢% من مجموع الاستيرادات. اما بقية الدول تكون النسب متفاوتة من عام الى اخر منها روسيا الاتحادية أوربا الشرقية بلغت النسبة ٦.٤% لعام ٢٠١٩, و البرازيل ٥.٧% لعام ٢٠١٩ و تركيا ٥.٥% لعام ٢٠١٩,و الامارات بنسبة ٤.٠% لعام ٢٠٢٠ و نسبة ٢.١% لعام ٢٠٢٠ . والاتحاد الاوربي بنسبة ٣.٨% لعام ٢٠١٩ والهند بنسبة ٢.٢% لعام ٢٠٢٠ و ٢.٨% لعام ٢٠٢٠ ودول اخرى بنسبة ١٨.٠% لعام ٢٠١٩ و ٢٤.٢ لعام ٢٠٢٠.

ومما سبق يظهر ضعف كبير في التجارة الخارجية للعراق بسبب الاعتماد الكلي على الاستيراد وعدم الحد من الاستيراد من خلال فرض الرسوم الكمركية على السلع الاجنبية وهذا يؤدي الى ضعف القوى الاقتصادية للبلد من خلال فقدان العملة الصعبة وانتشار البطالة بين صفوف المجتمع العراقي بسبب سوء التخطيط و التخبط في القرارات المصيرية وعدم وجود سياسة واضح لتنمية القطاع الصناعي والزراعي.

جدول (٤) توزيع جغرافي للاستيراد لاهم الشركاء التجاريين لسنتي ٢٠١٩-٢٠٢٠

الدولة	القيمة مليون دولار	النسبة	الدولة	القيمة مليون دولار	النسبة%
الصين	٨.٩٥٥.٢	٢٦.٢	الصين	٤.٩١٢.٤	٢٧.١
ايران	٤.٠٦٥.٩	١١.٩	ايران	٢.٥٩٣.٧	١٤.٣
الولايات المتحدة الامريكية	٣.٣٤٢.٦	٩.٨	كوريا الجنوبية	١.٨٥٠.٣	١٠.٢
كوريا الجنوبية	٢.٢٢٤.١	٦.٥	الولايات المتحدة الامريكية	١.٤٠٨.٢	٧.٨
روسيا الاتحادية	٢.٢٠٣.٠	٦.٤	اليابان	٦٠٧.٤	٣.٤
البرازيل	١.٩٥٩.٢	٥.٧	السعودية	٥٨٠.٢	٣.٢
تركيا	١.٨٩٥.٤	٥.٥	الهند	٥١٢.٦	٢.٨
الامارات	١.٣١٢.١	٤.٠	الاردن	٤٧٧.٩	٢.٦
الاتحاد الأوربي	١.٢٨٠.٨	٣.٨	ايطاليا	٤١٣.٩	٢.٣
الهند	٧٦٥.٥	٢.٢	الامارات	٣٧٣.٧	٢.١
دول اخرى	٦.١٣٥.٥	١٨.٠	دول اخرى	٤.٣٩٨.٣	٢٤.٢
المجموع العام	٣٤.١٣٩.٣	١٠٠	المجموع العام	١٨.١٢٨.٦	١٠٠

المصدر : بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، متاح على الموقع http://cosit.gov.iq.

خريطة(٢) توزيع جغرافي للاستيراد لاهم الشركاء التجاريين لسنة ٢٠١٩

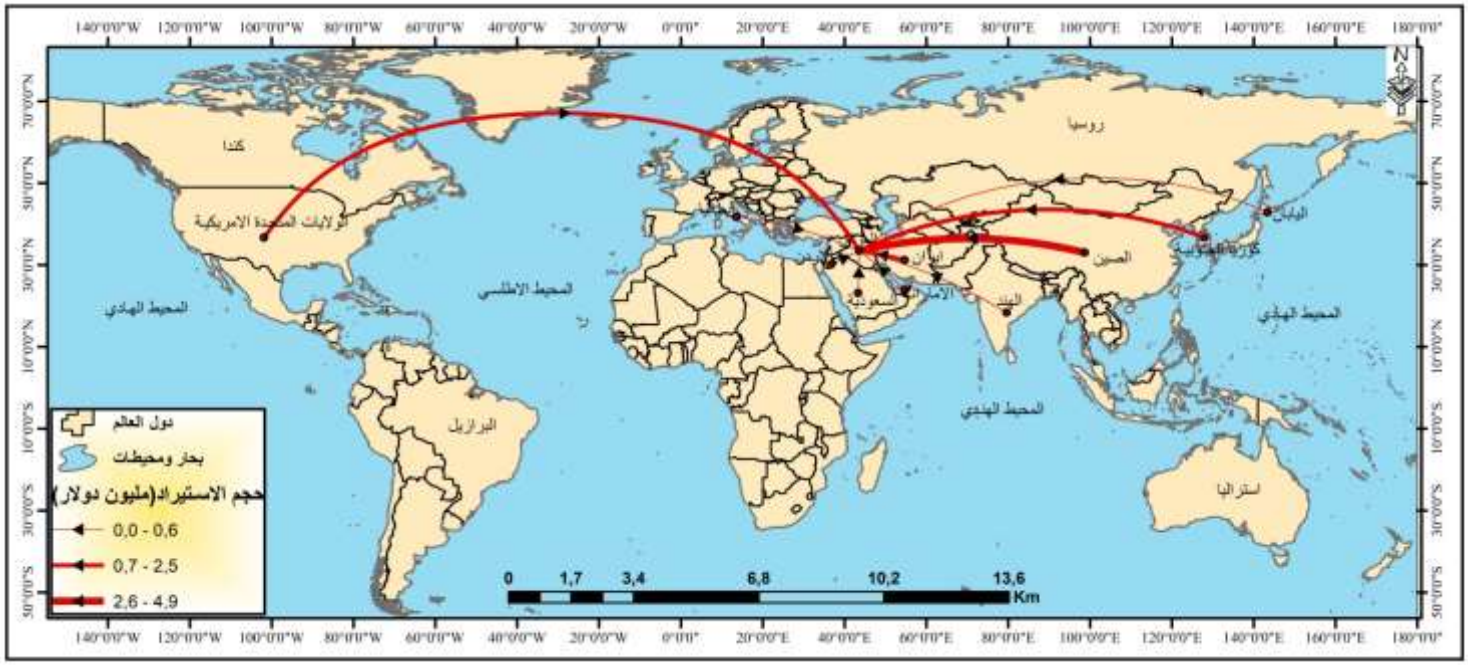

المصدر: بالاعتماد على بيانات جدول (٤) ومخرجات برنامج (Arc Gis 10.3).

خريطة(٣) توزيع جغرافي للاستيراد لاهم الشركاء التجاريين لسنة ٢٠٢٠

المصدر: بالاعتماد على بيانات جدول (٤) ومخرجات برنامج (Arc Gis 10.3).

تحليل الصادرات لعام (٢٠٢٠)

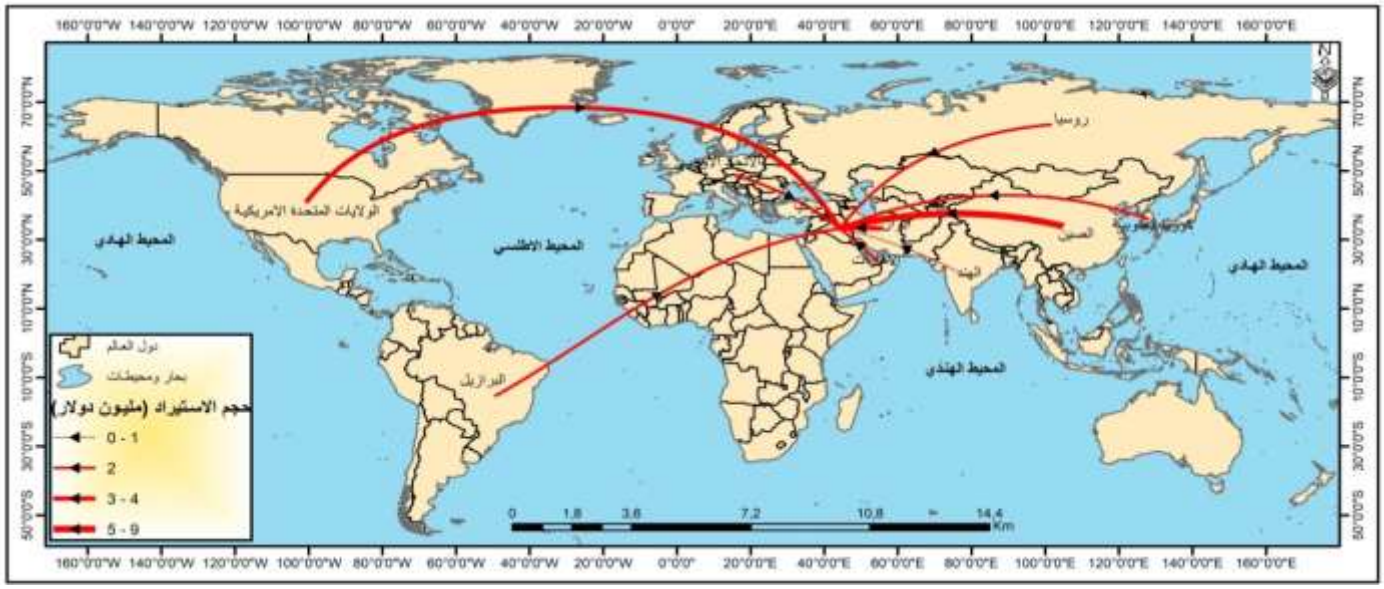

من خلال الجدول (٥) سجلت فقرة وقود ارواح النفط (بنزين)للمحركات عدا محركات الطائرات اعلى نسبة مساهمة في اجمالي الصادرات خلال عام ٢٠١٩ إذ بلغت النسبة ٦٣.٨% . يليها فقرة زيوت ومحضرات كاملة نافثا من زيوت النفط او مواد معدنية قارية بنسبة بلغت ٢٠.٤% . يليها زيوت نفط وزيوت مواد معدنية قارية خام بنسبة ٩.٦ % يليها مخاليط اساسها الاسفلت٢.٨% اما زيوت بيضاء(٠.٩%) وفضلات الزيوت(٠.٨%) وبقايا اخرى من زيوت النفط(٠.٨%) وبنزين من قطران الفحم الحجري (٠.٣%).اما السلع غير النفطية مثل التمر المكنوز سجل نسبة ٠.٢% والتمر المجفف٠.٢% وسلع اخرى ٠.٢% . ومن خلال الجدول تبين ان نسبة المشتقات النفطية في الصادرات العراقية سجلت نسبة كبيره جداً حيث بلغت ٩٩.٤% اما السلع غير النفطية تشكل نسبة ٠.٦% من مجموع الصادرات لعام ٢٠١٩ . وهذا بدوره يشكل عامل سلبي على قوة الدولة الاقتصادية من خلال الاعتماد على سلعة واحدة في التصدير مما جعل البلد رهينة لأسعار النفط وتقلباتها التي باتت تشكل خطر كبير على الامن القومي والغذائي للشعب ومن هذا الباب يجب ان تكون هناك تنمية كبيره ووضع خطة خمسية لتنمية كافة الاصعدة ومن اهمها الزراعة والصناعة. ولا سنكون رهينه للدول والتكتلات الخاصة بتسعير النفط

جدول (٥) اهم البضائع للصادرات لسنة ٢٠٢٠

السلعة	القيمة بالدولار	لاهمية النسبية%
وقود _ارواح النفط(بنزين) للمحركات	2,082,164,196	63.8
زيوت ومحضّرات كاملة نافثا من زيوت نفط او المواد المعدنية القارية	667,124,637	20.4
زيوت نفط وزيوت مواد معدنية قارية خام	311,831,450	9.6
مخاليط قارية أساسها الأسفلت أو القار الطبيعيان أو القار النفطي أو القطران المعدني أو زفت القطران المعدني (مثل المعاجين القارية "كت باك")	92,596,420	2.8
زيوت بيضاء (مثل زيت الفازلين وزيت البارافين)	30,152,240	0.9
فضلات زيوت – محتوية على دي فنيل بولي كلوريه (PCB) أو على تيرفنيل بولي كلوريه (PCT) أو دي فنيل بولي بروميه	26,198,408	0.8
بقايا أخرى من زيوت نفط أو من زيوت مواد معدنية قارية	24,500,000	0.8
بنزول (بنزين) من زيوت ومنتجات أخرى ناتجة عن تقطير قطران الفحم الحجري في درجات حرارة عالية؛	9,903,665	0.3
تمر مكنوز	7,513,140	0.2

تمر مجفف	5,884,330	0.2
سلع اخرى	7,092,673	0.2
المجموع العام	**3,264,961,15**	**100**

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء متاح على الموقع http://cosit.gov.iq

تحليل اهم البضائع للواردات لعام ٢٠٢٠

من خلال الجدول (٦) سجلت فقرة الاستيرادات السلعية (غير النفطية) المرتبة الاولى بنسبة بلغت ٨٦.٨% من مجموع استيرادات ٢٠٢٠ اما السلع النفطية فقد سجلت ١٣.٢% من مجموع الاستيرادات . ومن خلال الملاحظة ان العراق يعتمد على الاستيراد بشكل كبير جداً وخصوصاً السلع الغذائية والاثاث والتي يمكن ان يتم انتاجها في البلد لوجود المقومات الجغرافية الطبيعية والبشرية ولكن عدم وجود سياسات زراعية وعدم وجود دعم معنوي ومادي للفلاح وفتح المنافذ الحدودية امام المحاصيل وعدم فرض تعريفة كمركية كبيرة على المنتجات الزراعية المستوردة كل هذه الاسباب ادت الى تدهور قطاع الزراعة والتي جعلت المنتجات الزراعية المستوردة تغزو اسواقنا اليوم وهذا يشكل معوق كبير امام قوة الدولة الاقتصادية اما المستوردات في القطاع النفط والتي تتمثل في البنزين ٨.٤% والنفط الابيض ٠.٣% وزيت الغاز ٤.٥%. ايضاً تشكل خطر على سياسية الدولة الاقتصادية لان يمكن ان ننتج هذه السلع في البلد وبجودة عالية من خلال اعادة الوحدات المدمرة في مصافي المناطق المحررة اما زيت الغاز الذي يستورد لغرض توليد الطاقة الكهربائية في محطات التوليد الغازية يمكن ان يتم انتاجه من خلال الشعلة النارية في المصافي وعدم تركة في الهواء لأنها تؤدي الى خسارة كبيرة تقدر بملايين الدولارات اضافة الى ذلك ما تسببه من اضرار بيئية وامراض خطيرة تصيب الانسان.

جدول (٦) اهم البضائع للواردات لعام (٢٠٢٠)

الواردات		القيمة (مليون دولار	النسبة%
الاستيرادات السلعية (غير النفطية)		18,128.6	86.8
استيرادات النفطية	الغاز السائل	0.0	0.0
البنزين		1,762.8	8.4
النفط الابيض		66.2	0.3
زيت الغاز		945.7	4.5
مجموع استيرادات المنتجات النفطي		2,774.7	13.2
اجمالي الاستيرادات		20,903.3	100.0

المصدر : بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، متاح على الموقع http://cosit.gov.iq.

شكل (٥) اهم البضائع للواردات لعام (٢٠٢٠)

المصدر : بالاعتماد على بيانات جدول(٦).

الفصل الثاني: دور التجارة الخارجية في القوة الاقتصادية للعراق

اولاً :دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي للعراق

تلعب التجارة الخارجية دوراً بارزاً في القوى الاقتصادي للعراق، من خلال رفع القدرة الإنتاجية لاقتصاديات ، وفتح الأسواق الخارجية أمام المنتجات المحلية(سوبزي ,ص٧٩) ، وهو ما يسهم في زيادة الدخل وارتفاع مستويات الرفاهية و دخول العملة الصعبة ، ويعتمد العراق كدولة نامية على إنتاج وتصدير سلعة واحدة هي النفط الذي يعد المصدر الوحيد للدخل تقريباً ، وهو ما يؤكد الدور الذي تلعبه الصادرات ومن ثم التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي ، التي لاشك أن لها أثاراً واضحة على القوى الاقتصادية و مختلف القطاعات ، ومن خلال أجراء عملية المقارنة بين معدلي نمو التجارة الخارجية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، يتضح لنا أن كل سنوات الدراسة التي تم تحقيق معدلات نمو تجاري فيها ، كانت صعوبة بتحقيق معدلات نمو في ناتجها المحلي الإجمالي ، وهذا إن دل على شي ، إنما يدل على دور التجارة الخارجية في القوى الاقتصادي ، وتأثيرها بشكل واضح على مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية ، تبين مدى أهمية قطاع التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني العراقي ،

ثانياً :دور التجارة الخارجية في انتشار الشركات العالمية

تعد الشركات المتعددة الجنسيات من العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية و على القوة الاقتصادية للعراق بشكل سلبي والدافعة باتجاه بروز ظاهرة العولمة بسب ما تملكه من امكانيات هائلة سواء كانت هذه الامكانية مادية او بشرية ساعدتها على الانتشار الواسع والسريع وتمارس هذه

الشركات نشاطها الاقتصادي في مختلف دول العالم وتسيطر على اقتصاديات الدول النامية بشكل خاص من خلال سيطرتها على مصادر الموارد الاولية في تلك الدول اضافة الى سيطرتها على القرار السياسي في اغلب تلك الدول(**إسماعيل, ١٩٨٦,ص٣٣**) ويتفق معظم الكتاب والباحثين والفقهاء الاقتصاديين والقانونيين على ان ظهور هذه الشركات بدا منذ أواخر القرن التاسع عشر عندما بدأت الشركات الأمريكية والأوربية واليابانية بنشر نشاطها الانتاجي وتوسيع استثماراتها خارج حدودها الاقليمية والوطنية وقد عرفت تلك الشركات بأكثر من تعريف على(انها تلك الشركات التي تمارس نشاطها خارج حدودها السياسية أي الشركات العابرة للحدود)(**العمري, ٢٠٠٩**) وقد كان وراء ذلك التطور والظهور عوامل اقتصادية و قانونية وسياسية واجتماعية ساعدت على منح هذه الشركات السيطرة على سياسات العديد من دول العالم وقانونية وسياسية واجتماعية ساعدت على منح هذه الشركات السيطرة على سياسات العديد من دول العالم زمن ضمنها العراق

ثالثاً: الآثار الاقتصادية لنشاط الشركات المتعددة الجنسيات

ان الشركات المتعددة الجنسيات تهدف الى زيادة ارباحها من خلال استقلالها لموارد الطبيعية والايدي العاملة الرخيصة الثمن ، ولا يعنيها الامر إذا كان المشروع الذي تنفذه ذات اهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني ولا بالنسبة لأثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأنها تركز على مصلحتها ومدى استفادتها من هذا المورد او ذاك فهي لا تستجيب تماما للمتطلبات الوطنية لأنها شركات اجنبية ، لذلك تلجا الدول المضيفة لاستثمارات هذه الشركات الى وضع قيود على هذا الاستثمارية بل شريطه بموافقة هيئات حكومية متنوعة وحتى مشاريعها الاستثمارية يتم تكيفها وفق معايير تحددها الدول المضيفة اضافة الى تسابق العديد من الدول النامية الى تقديم الحوافز لتشجيع عمل هذه الشركات ومن هذه الحوافز اعفاءات او تخفيض في الرسوم الكمركية. و سياسات تحرر الشركات من القيود على ارباحها المحولة الى بلد الام. ويوجد اسلوب اخر للحوافز الا وهو السماح للمنشات التابعة لهذه الشركات باستيراد ما يلزمها من مواد ومستلزمات بدون ان تخضع للرسوم الكمركية او للضرائب وهناك طرق اخرى تلجا اليها الدول المضيفة من الموارد الانتاجية المحلية اثناء قيامها بالعملية الانتاجية منها استخدام المنشاة التابعة لها حجما معينا كما تدفع هذه الشركات الى توظيف نسبة معينة من الايدي العاملة من مواطني الدولة المضيفة التي تلجا ايضا الى تحديد حجم الارباح وراس المال الذي يسمح للشركة بتحويله الى الخارج لكي تحافظ على التوازن ميزان لمدفوعات . و بناء على ذلك تؤدي الشركات المتعددة الجنسية دور سلبي في القوى الاقتصادية للعراق بسبب اهمال الايدي العاملة للبلد مما يولد مشاكل اقتصادية كبيرة و كذلك عدم وجود فوائد مالية بسبب عدم دفع الرسوم الكمركية و هذا اثر سلبي على القوة الاقتصادية و استنزاف الموارد الاقتصادية بفوائد قليلة لا تتمثل بحجم الموارد التي تم استخراجها و استنزاف العملة الصعبة

رابعاً : شركات النفط الأجنبية في العراق

تمثل إيرادات النفط ٩٩.٤ % من موازنة العراق السنوية, في عام ٢٠١٩ .وكجزء من سياسة العراق نحو التحول إلى اقتصاد السوق ولحاجة قطاع النفط والغاز لإعادة بناءه بعد سنوات طويلة من الحروب و الحصار أصدرت الحكومة العراقية قانون النفط والغاز هذا القانون الجديد فتح الباب, بشكل واسع امام شركات النفط العالمية للاستثمار في العراق ونتيجة لذلك في عام ٢٠٠٩-٢٠١٠ وقع العراق عدد كبير من عقود الخدمة مع مجموعة كبيرة من الشركات الأجنبية للاستثمار في حقول جديدة أو تطوير حقول وفي الوقت الحالي تمثل الشركات مثل

(ExxonMobil, Shell, Bp, Total, CNPC, Eni

Gas prom ,Statoil, Luk oil ,KOGAS ,JAPEX and TApo)

٦٢ بليون برميل نفط على إجمالي احتياطي نفطي.

جدول (٧)الايرادات الاجمالية لشركات النفط الاجنبية العاملة في العراق

الشركة	الجنسية	الايراد الاجمالي(مليون دولار)
Exxon Mobil	امريكية	٣٧٢٨٢٤
Shell	هولندية	٣٥٥٦٨٢
Bp	بريطانية	٢٩١٤٣٨
Total	فرنسية	١٨٧٢٩٧
Cnpc	صينية	١٢٩٧٩٨
Eni	ايطالية	١٢٠٥٦٤
Gas prom	روسية	٩٨٤٦٢
State oil hydro	امريكية	٨٩٢٢٣
Luk oil	روسية	غير متاح
Kogas	كازخستان	غير متاح
Japs	يابانية	غير متاح
Tapo	مكسيكية	غير متاح

المصدر: محمد عبدالله إبراهيم ,تأثير تطبيق المعايير المحاسبية المحمية على علاقة العراق مع الشركات الأجنبية دراسة تحليلية مقارنة لبعض الشركات العراقية والدولية في الصناعات الاستخراجية , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, ٢٠١٧, المجلد , العدد ٥١, الصفحات ٢٢٣-٢٣٨

خامساً: دور التجارة الخارجية في قوة الدولة

تعتبر التجارة الخارجية من الفعاليات الاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير في عملية بناء قوة الدولة الاقتصادية و السياسية ، لأنها تحدد أو تبني نوعاً من العلاقات الإيجابية ذات المردود الجيد بين دول العالم، وهذا يؤثر في البناء الاجتماعي والاقتصادي للكيانات السياسية، علماً بأن اغلب دول العالم تحاول اتّباع سياسة الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس، إلاّ أن الاختلاف في توزيع الموارد و اختلاف في السياسات الصناعية من دولة الى اخرى يضطر دول العالم إلى الاعتماد على بعضها البعض في تبادل السلع والمنتجات الزراعية والمصنعة. كما أن العوامل والظواهر الجغرافية لها دور كبير في عملية التبادل التجاري، لأن المنتجات الاستهلاكية وغيرها تنتج تبعاً لتواجد موادها الخام وكثرتها وكذلك للظروف المناخية المواتية والتربة وغيرها. لذا تبرز دول أو أقاليم ذات تخصص وتركز في إنتاج مادة أو مواد تحتاج إليها دول وأقاليم أخرى فتتم عملية التبادل التجاري أو التعامل الاقتصادي للحصول على الاحتياجات، لذلك لا بدّ لإتمام عملية التجارة الخارجية من وجود العناصر أو الظواهر التي تحرك عملية الاتجار، تتلخص هذه العناصر أو المؤشرات بالتالي:

١:وفرة الإنتاج وزيادته عن الاستهلاك المحلي يضاف إلى ذلك تعدد أنواع المنتجات وجودتها لتصبح ذات صفة جاذبة ومطلوبة وتنافسية .

٢:وجود وسائل لنقل البضائع والمنتجات من أماكن إنتاجها إلى أسواقها الاستهلاكية.

٣:وفي العرف الاقتصادي عند التجارة الخارجية بشكل خاص هو إيجاد سوق استهلاكية ذات صفات جيدة وهذه الصفات هي الحجم الاستهلاكي الكبير المتزايد والعملية الصحية إن أمكن واستمرارية الاستهلاك بشكله المطلوب وقوة شرائية جيدة وقرب من مناطق الإنتاج وسهولة الوصول إلى السوق والابتعاد عن المعوقات السياسية والاقتصادية في عملية النقل والمواصلات ووسائل نقل جيدة ومؤهلة لكافة الاحتمالات وعند توافر هذه المواصفات فإن نتائج التبادل التجاري تكون إيجابية وذات مردود اقتصادي جيد يعود بالنفع على الدولة فتحصل على احتياجاتها من المنتجات وكذلك من الأموال التي تساعدها على بناء القوة الوطنية. وهناك دول كثيرة من بينها العراق تعتمد على التجارة الخارجية وسيلة للحصول على احتياجاتها من المواد الخام والأغذية. وإذا لم يحصل التوازن بين فائض الإنتاج الداخلي وبين ما تستورده الدولة من الخارج فإن ذلك يهدد أمن الدولة الوطني خاصة في أوقات الأزمات والحروب.

فالتجارة إذاً هي عنصر مهم من عناصر القوة الاقتصادية للدولة التي تعمل وتساعد على بناء قوة الدولة، فهي تنشط العمل الاستثمارات وتقوي القدرة الشرائية وتجلب المواد الخام الاستراتيجية والعملات الصعبة وتعود بمردود التطور المعيشي ومستواه الجيد على المواطنين وجهاز الدولة، وهي باختصار العملية المصاحبة في مجال استمرارية العمل والإنتاج والربح الوطني المالي والمادي

والاجتماعي وهي في أحوال كثيرة هدف من أهداف المجتمع للوصول إلى حياة أفضل وإمكانيات أكبر وأمن أعم وعلاقات جيدة تنعكس بشكل إيجابي على مسيرة الدولة في عملية بناء قوتها الذاتية الوطنية وأخذ مكانتها اللائقة بها على مسرح الحياة والفعالية الدولية والحضارة البشرية(**محسن ,٢٠٢١**).

الاستنتاجات

١- ان العراق من البلدان المنتجة والمصدرة للنفط وهذا يعني ان زيادة انتاج النفط تؤدي الى زيادة الصادرات النفطية التي بدورها تؤدي الى زيادة قوة الدولة الاقتصادية .

٢- ان السياسة التجارية التي تم تطبيقها اثرت سلباً في اقتصاد البلد وأدت الى انهيار الصناعات التي كانت قائمة وتراجع كبير في القطاع الزراعي الذي بدوره يؤثر سلباً في قوة الدولة الإقتصادية .

٣- إن أغلب السلع المستوردة في مدة الدراسة كانت عبارة عن سلع استهلاكية وسلع نفطية يمكن استثمارها داخل البلد .

٤- إن العراق يمتاز بأن صادراته غالباً ما تكون من النفط ولا تكون صادرات صناعية ذات تكنولوجيا متطورة وإنما هي في الغالب مواد زراعية مثل التمر .

٥- ان انتشار الشركات متعددة الجنسية لها دور سلبي في القوة الاقتصادية للبلد .

٦- ان العراق كبلد نامي يمتلك كثير من الموارد التي تؤهله لتطبيق سياسة احلال الواردات وتشجيع الصادرات معاً بعكس كثير من الدول النامية التي لا تمتلك سوى كمية محدودة من الموارد .

التوصيات

١- ان العراق بلد يعتمد بشكل اساسي على تصدير النفط الخام في رفد الاقتصاد الوطني بالموارد المالية اللازمة وهذا يحتم على واضعي السياسات النفطية ان يهتموا بزيادة منافذ تصدير النفط كاهتمامهم بزيادة الإنتاج .

٢- ان هناك كثير من الصناعات يمكن ان تقام على ما يعتمد العراق من ثروات نفطية لذا يجب على الدولة ان تهتم باستغلال الثروة النفطية في تشجيع الصناعة العراقية .

٣- ان القطاع الانتاجي العراقي هو قطاع ناشئ وهذا يتطلب ان تتعهد بحمايته .

٤- ان العراق يعتمد كثيراً على دول العالم سواء في الحصول على الموارد المالية اللازمة من خلال تصدير النفط او في استيراد التي يعجز الانتاج المحلي عن توفيرها لذا يجب اقامة افضل العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع دول العالم .

٥- وضع القيود على الشركات متعددة الجنسية.

٦- يجب ان لا تبنى السياسات الاقتصادية في المدى المتوسط البعيد على اساس ان النفط هو المصدر الوحيد في توفير الأموال بل يجب البحث عن مصدر اخر كالضرائب والرسوم وزيادة الصادرات من السلع المصنعة والزراعة والخدمات .

المصادر و المراجع

1. Al-Khalaf, Jassim Muhammad, Iraq's Natural, Economic, and Human Geography, Cairo, 1965, p. 1.
2. Al-Janabi, Dr. Salah Hamid, Dr. Saadi Ali Ghalib, The Regional Geography of Iraq, Dar Al-Kitab for Printing and Publishing, Mosul, 1992.
3. Zahran, Jamal Ali, An Approach to Measuring the Power of States and the Prospects of the Development of the Arab-Israeli Conflict, Beirut, Lebanon, 2006.
4. Sakhri, Omar, Macroeconomic Analysis, Office of University Publications, Algeria, 2000.
5. Abdel Nasser, Gamal, The Economic Dictionary, Dar Osama for Publishing and Distribution, Amman, 2006.
6. Musa, Harbi Muhammad, Principles of Economics, Microeconomics and Macroeconomics, Zahran Publishing and Distribution House, Amman, second edition, 1997.
7. Nassif, Iman Attia, Hisham Mohamed Emara, Principles of International Economics, Dar Al-Fath for Artistic Binding, Alexandria, 2008.
8. Sobzi, Paul, from the national economy to the global economy. The role of multinational companies, a group of researchers, translated by Afif Al-Razzaz, Arab Research Foundation, Beirut.
9. Ismail, Muhammad Abdo Saeed, multinational companies and their future in developing countries with reference to Egypt, 1 doctoral dissertation, Faculty of Law, Ain Shams University, 1986.
10. Ben Taleb, Fatima Al-Zahraa, The Impact of Changing the Exchange Rate on the Trade Balance, An Econometric Study of Algerian Life, (1970-2010), Master's Thesis in Economic Sciences (unpublished), University of Biskra, Algeria, 2013.
11. Shweiti, Baydaa Jabbar, The role of foreign trade in economic development in Iraq after 2003, Master's thesis (unpublished), Al-Mustansiriya University, 2015.
12. Khalifa, Bryce, An Analytical and Analytical Study of the Trade Balance in Algeria during the Period (1970-2010), Master's Thesis for the Department of Economic Sciences, Specialization in Economic Analysis, University of Algiers 2013.
13. Hajira, Abdel Jalil, The impact of exchange rate changes on the trade balance, Algeria case study, Master's thesis, Abu Bakr University, Algeria, 2012.
14. Al-Amin, Dr. Abdul Wahab, economic policy aimed at compensating imports and encouraging exports, Journal of Administrative and Economic Research, University of Baghdad, first issue 1975.
15. Ibrahim Muhammad Abdullah, The impact of applying protected accounting standards on Iraq's relationship with foreign companies, a comparative analytical study of some Iraqi and international companies in extractive industries, Journal of the University of Baghdad College of Economic Sciences, Volume, Issue 51, 2017.
16. Jawaid, Raed Fadel, Modern Theories in Foreign Trade, Adab Al-Farahidi Magazine, Issue (15), June 2013.

17. Arab Investment and Export Guarantee Corporation, Arab Foreign Trade and Performance and Development Indicators, Thirty-One Year, Second Quarterly Issue, April 2013.
18. Ministry of Planning, Central Bureau of Statistics, available at http://cosit.gov.iq
19. Ministry of Water Resources, General Authority of Survey, Map Production Department, Digital Unit, Administrative Map of Iraq at a scale of 1/10000000, Baghdad 2019.
20. Al-Baalbaki, Mounir, "The Trade Balance," Al-Mawrid Encyclopedia, Rural Knowledge Network Encyclopedia, (1991). Archived from the original on March 30, 2020. Retrieved June 2021
21. The Trade Balance and the Economy of Resistance, the Syrian newspaper Al-Thawra, archived copy 06-05-2021 on the Wayback Machine website
22. Tweet by Ramez Hashem Mohsen, available at http://www.uobabylon.edu./uobcoleges/lecture.aspx?fid=11&lcid=42077, accessed on June 2021.
23. Al-Omari, Dr. Ghassan Issa, ethical dilemmas and their impact on the decline in the objectives of multinational companies' operations, research submitted to participate in the Seventh International Scientific Conference entitled: The Repercussions of the Global Economic Crisis on Business Organizations. Challenges. Opportunities. Horizons, in the period between 10-11/11/2009.